

دراسة لو الشرطية الماضوية و أغراض دخول الاستدراك بعدها

و التطبيق على بعض آيات القرآن الكريم

على حسن بور*

الملخص:

يطلق على «لو الإمتناعية»، «لو الشرطية الماضوية» و هي حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه و استلزامه لما تاليه. فإنها من اداة الشرط و تفيد تعليق السبب بالمسبب و تقييد الشرط بالزمان الماضى و لو مؤولاً. و تدلّ على امتناع شرطها بالضرورة من غير تعرّض لامتناع الجواب و لا ثبوته. و من ميزاتها، اختصاصها بالفعل الماضى و لو مؤولاً، دخول «أنّ» بعدها كثيراً، عدم جزمها و عدم خروج جوابها كثيراً عن صيغة المضارع المنفى بلم و الماضى مطلقاً. و ترد احيانا بعدها اداة الاستدراك. فدرس كيفية اجتماع أمرين مانع الجمعيين فى الظاهر أى: اجتماع الامتناع الحتمى و دفع التوهم الذى غير حتمى، بالاستدراك. فوضّح أنّ الاستدراك، إمّا راجع الى شرط «لو» لتأكيد امتناعه أو لأغراض أخرى التى تمّ الاشارة الى بعضها و إمّا الى امر آخر، قصد إزالته و دفع التوهم منه؛ فلا يخلّ الاستدراك مع أنّه لدفع امر متوهم و غير حتمى، بضرورة امتناع الشرط.

الكلمات المفتاحية:

لو الإمتناعية، اداة الشرط، دلالات لو، الاستدراك، اغراض لكنّ

* طالب المستوى الخامس بمدرسة الشهيدين الدينية (ره)

التمهید

هذه الكتابة تتمحور حول «لو الشرطية الماضوية»، «غرض ایراد الاستدراك بعدها» و «تطبيقهما على القرآن الكريم».

من أداة الشرط التي وردت كثيراً في القرآن الكريم، هي «لو الامتناعية». ونحن نواجه في القرآن الكريم الحاقها الجملة الاستدراكية بأداة الخاصة به؛ رغم أن «لو» هذه، تفيد الإمتناع بالضرورة فليس هناك توهم حتى تزيله أداة الاستدراك. فلا بد من غرض لايرادها لأنه سبحانه و تعالى حكيم و لا ينزل أى كلمة من القرآن عبثاً. اذن لتفهم شتى الآيات و الوصول الى معناها، لابد من الحصول على معنا «لو» و العلم بكيفية إفادتها المعنى للجملة التي ترد عليها و المعرفة بما تدلّ عليها، اضافة الى دراسة مرجع الاستدراك و غرضها.

هذه المقالة تحاول القيام بدراسة التعريف و الدلالة و بعض ميزات «لو» و بدراسة بعض الأساليب في القرآن، التي وردت فيها «لو» متلوة أداة الاستدراك، بإيتاء التفسير و استخدام علم البلاغة من شتى الكتب، للوصول الى المعانى و الاغراض. و ايضا تمّ دراسة قول الله تبارك و تعالى: «و لو عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ و لو أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَ هُمْ مُعْرِضُونَ» (الأنفال: ٢٣) في النهاية لأنها يبدووا قياساً مستحيلاً في بادئ الرأي.

١. التعريف

بداية نقوم بدراسة بعض التعاريف عند النحويين لـ «لو الشرطية الماضوية» أو «لو الامتناعية» حتى نصل الى أفضل التعاريف لاختياره:

١-١. التعريف الاول:

«حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه و استلزامه لما تاليه». (ابن هشام، [بى

تا، ج ١، ص ٢٦٠.

ابن هشام الانصارى يعتقد أنّ خاصية «لو» فرض ما ليس بواقع من مضمون الشرط، واقعا من غير تعرّض لامتناع الجواب و لا ثبوته. اذن تفيد امتناع شرطها فى الماضى و الحال بما أنّهما قد وقعتا، فليستا بغير واقع؛ فعندما تدخل عليهما «لو» تفيد وقوعهما أى: وقوع غير واقع يعنى الامتناع نفسه. و ايضا تفيد ضرورة ثبوت شرطها فى المستقبل لأنّها لم يقع بعد، فى اللفظ و معناه الظاهر؛ فليست بواقع؛ فعندما تدخل عليها «لو» تفيد الوقوع كما مرّ يعنى ضرورة ثبوت الشرط. و المقصود من كلامه «استلزامه لما تاليه»: «الاستلزام الشرط للجواب». فهذا القيد يفيد وقوع التعليق بين السبب و المسبب فى هذا الاسلوب.

١-٢. التعريف الثانى:

«لو ردّ شرطية، فتقتضى امتناع شرطها و استلزامه لجوابها، و تختصّ بالماضى و لو مؤولا» (مدنى، [بى تا]، ص ٨٩٦).

يشكل على هذا التعريف بأنّها تقتضى امتناع شرطها فى الماضى عندما يكون غير المؤول. و عندما دخلت على فعل دالّ على المستقبل فى المعنى و مؤولّ بالماضى، لا تفيد الامتناع كما سيأتى بل تفيد تحقّق الشرط.

١-٣. التعريف الثالث:

«لو حرف شرط، يقتضى امتناع ما يليه، استلزامه لتاليه.» (ابن مالك، [بى تا].

ج ٣، ص ٤٦٩-٤٦٨).

فقد وضح قصده فى كتابه بقوله:

«أن «لو» حرف شرط فى الماضى و أنّها تقتضى نفي تاليها و استلزام ثبوته

ثبوت تاليه لأنّهما شرط و جواب و لا تقتضى نفي الجواب فى نفس الامر و لا

ثبوته»

و النقص واضح فى تعريفه، لأنّ هذا التعريف لا يدلّ على الامتناع فى الماضى كما أشرنا؛ بل يفيد الامتناع مطلقا و هذا سهو منه. و كان عليه أن يشير الى اختصاصها بالماضى لفظا كثيرا و بالماضى مؤولا احيانا و الاتيان بكيفية افادة «لو الامتناعية» لهما بالتفكيك و التفصيل.

٤-١. التعريف الرابع:

«حرف لما كان سيقع لوقوع غيره.» (ابن هشام، [بى تا]، ج ٢، ص ٨٩٢)

لقد ورد فى تعريفه اشكال و نقصان: اما الاشكال فهو: الظاهر أن «اللام» فى «لوقوع غيره» هى «اللام التعليل» رغم أن وقوع غيره ليس تعليلا. على سبيل مثال فى قول الله سبحانه و تعالى: «لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ» أن «الامسك خشية الانفاق» ليس بسبب «ملكهم خزائن رحمة الله» بل ناجم عن «شحهم» و الجواب أنهم مخطئون فى تقديرهم «اللام» لام التعليل. فما الضير لو نقدّها توقيتا كـ «لا يجعلها لوقتها فى الامر» أى: الثانى يثبت عند ثبوت الأوّل. و اما النقصان فهما: الاول: عدم جمعه الافراد. لأنه لا تشير الى امتناع شرطها. و الجواب: الامتناع مستفاد من مفهوم «كان سيقع» يعنى أنه لم يقع بعد. و الثانى: ما استشكلنا على الشيخ البهاى من عدم ايراد الحكم للفعل المستقبل معنى أى: الماضى مؤولا.

فالتعريف المختار الراجح عندنا هو تعريف ابن هشام الانصارى.

٢. وجه التسميه

يطلق على «لو الامتناعيه»، «لو الشرطية الماضوية». وجه تسميتها بالماضوية واضح. اما وجه اطلاقها شرطية، فهو اعتبارها المشهور كالزمخشري و ابن مالك من حروف الشرط؛ رغم إباء البعض ذلك، مستدلا بكون حقيقة الشرط فى الاستقبال، رغم كون «لو» للتحقيق فى المضى.

٣. دلالات لو الشرطية الماضية

٣-١. الدلالة على شرطية الجملة و تعليق السبب بالمسبب

٣-٢. تقييد الشرطية بالزمن الماضي

اذن «إن الشرطية» تفارقها و تسبق عليها. لأنها تدلّ على الشرطية فى المستقبل. المفارقة واضح. أما السبق الذى يتوهم عكسه فى بادئ الأمر، فهو لأن الجملة الشرطية المحلى بـ «لو» يستخدم دوماً بعد استعمال الجملة الشرطية المستقبلية و انقضاء مهلة تحقق الشرط فيها. نحو قولك «لو جئتنى أمس أكرمتك» بعد انقضاء الغد فى قولك قبل أمس «إن جئتنى غداً أكرمك».

٣-٣. الامتناع

هناك ثلاثة أقوال فى نفس الإفادة و كيفية إفادتها آياه:

٣-٣-١. الأول

ما ذهب اليه الشلوبين و يتبعه ابن هشام الخضراوى: إنها لا تفيد الامتناع مطلقاً. إذاً إنها تدلّ على التعليق قطّ كما تدلّ عليه «إن الشرطية». و لا علاقة لها بامتناع الشرط و لا الجواب.

خالفهما ابن هشام مستدلاً بأن فهم الامتناع من «لو» بديهى و لهذا لا بأس باستخدام حرف الاستدراك نحو «لكن» بعد الجملة، داخلاً على فعل الشرط متفياً؛ إمّا لفظاً و إمّا معنى. و جاء بهذه الأمثلة و الشواهد لإثبات مدّعاها:

• «و لو أراكمهم كثيراً لفشلتهم و لتتازعتنم فى الأمر و لكن الله سلم إنه عليهم بذات

الصدور» (انفال: ٤٣).

أى: ولكنّه لم يريكموهم كذلك و سيأتى توضيح هذه الآيه بالتفصيل.

• «و لو شئنا لاتينا كل نفس هداها و لكن حق القول منى لأملأن جهنم من الجنة و

الناس أجمعين» (سجده: ١٣).

أى: لم نشأ فحقّ القول منا... الخ.

• «لو جئني أكرمته ولكنّه لم يجيء»

• قول الحماسي:

«لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

لكنّ قومي و إن كانوا ذوى عدد ليسوا من الشرفى شيء و إن هانا»

و المعنى: لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا من الشرفى شيء. فهو فى إنشائه يعلن أنّه ليس من مازن و يصرّح أنّ قومه ليسوا من الشرفى بحرف الاستدراك، فيفهم أنّ مازن قوم من الشرفى شيء. انتهى.

• انشاء امرئ القيس:

«و لو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفانى و لم أطلب قليل من المال

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل و قد يدرك المجد المؤثّل أمثالي»

يعنى: لو أنّه يسعى لحياة عادية كفاه لكنّه لا يسعى لحياة عادية بل يسعى للمجد و السادة و ما شابه ذلك.

• و قوله:

«فلو كان حمد يخلد لم تمت ولكنّ حمد الناس ليس بمخلد»

ثم جعل كل هذه الامثلة بمنزلة هذه الآيات:

• «و ما كفر سليمان و لكنّ الشياطين كفروا» (البقرة: ١٠٢).

• «فلم تقتلوهم و لكنّ الله قتلهم» (الانفال: ١٧).

• «و ما رميت إذ رميت و لكنّ الله رمى» (الانفال: ١٧).

الا ترى أن حرف الاستدراك استعمل بعد وضوح نفي الحكم؟ فلو لم يكن «عدم كفر سليمان»، «عدم قتلهم» و «عدم رميهم» واضحا لما يأتي بحكم جديد لمسند اليه آخر و هو «كفر الشياطين»، «قتل الله أيّاهم» و «رمى الله» بحرف الاستدراك بل كان عليه أن يزيل الإبهام من إسناد السابق. فقد لحقت اداة الاستدراك فى الامثلة اللاحقة

فى باب «لو» لوضوح «عدم سعيه»، «عدم المجيء»، «عدم اخلاص حمد الناس»، «عدم أرائتهم كثيرا»، «عدم كوني من مازن» و «عدم مشيئة الله». أقول:

اولا: استدلال ابن هشام بأن استخدام اداة الاستدراك بعد الجملة الشرطيّة المحلّي بـ «لو» يثبت تصريح الامتناع، سهو منه؛ اذ تعريف و معنى الإستدراك:

- «استدراك أمر تريد رفع التّوهم عنه، و ألفاظه: «لكن» و «لكن» و «على» أو أحد أدوات الاستثناء ممّا يوفى بالمراد، أو هو نسبة أمر بعد حرف الاستدراك مخالف لما قبله، مثل: «سمير مجتهد لكنه ثرثار». (بابتي، [بى تا]، ج ١، ص ٨٤)
- «رفع التّوهم المتولد من كلام سابق بلفظه «لكن» أو «لكن» أو «على» أو ما يقوم مقامها من اداة الاستثناء» (يعقوب، ١٣٦٧، ص ٤٧)

و ليس هناك علاقة بين الاستدراك فى الآيات الأخيرة و بين ما مضى فى الأمثلة المشتملة على «لو».

فكما جاء فى هذه التعريفين، نفس الاستدراك يستعمل لدفع التّوهم. لو كانت الامتناع من الجملة الشرطيّة مقطوعا و واضحا لما احتيج الى دفع التّوهم فى الآيات الاحقة. فكيف يدعى ابن هشام الاستدراك يؤكّد و ينصّ على وضوح الامتناع رغم كون لازمة معنى الاستدراك عكس ذلك؟

و ثانياً: هناك بونٌ شاسع بين الأمثلة المحلّي بـ «لو» و بين الشواهد التى دخلت عليها نفس اداة النفي فليس هناك جامع أو وجه شبه يفيد التمثيل به، ففى الاولى لم يتغيّر المسند اليه عند الاستدراك أما فى الثانى فتغيّر. و هذا ينمّ عن تغيير موقف و موضع التّوهم. لأن الاستدراك يدفع التّوهم المتولد من كلام سابق كما مرّ. فعند تغيير التّوهم يجب إتياء الاستدراك الذى يلائمها و يناسب دفعها. فعلى سبيل المثال فى المثال الثانى يمكن أن يتوهم «عدم مشيئة الله» لأنّ الاستدراك يدفع هذا بقوله «حقّ القول منى» أى: «لم نشأ».

لكن فى الثانى، لا يمكن الاستدراك عن نفس جملة السابقة. لأن دخول أداة النفس جعلها واضحة، فجاء الاستدراك لدفع التوهم عن أمر آخر، بتغيير المسند إليه المتوهم عدم ثبوت الحكم له أيضاً، نحو دفع توهم «عدم كفر الشياطين» بقوله «وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا».

فالدليل الصائب و الصحيح لثبوت الامتناع هو بدهاته و لا فائدة للاستدلال بدخول أداة الاستدراك.

لكن هناك مسألة جديرة للإهتمام تطرح نفسه و هى ترتبط بدور هذه الأداة الاستدراك التى تفيد دفع التوهم بعد الامتناع المنقطع. اذن ندرس الآن اغراض استعمالها فى بعض آيات القرآن الكريم:

«وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَ لَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَ النَّاسِ أَجْمَعِينَ» (السجدة: ١٣)

فهذه الآية تشتمل على «لو الشرطية الماضوية»، جملة الشرط و جوابها المستلزمة لها و الاستدراك. حذف مفعول «شئنا» فى هذه الآية، للاستغناء عنها بما يدل عليه الجواب كما يحذف مفعول فعل المشيئة غالباً فى مجالات الأخرى؛ فالتقدير:

«لو شئنا أى لو تعلقت مشيئتنا تعلقاً فعلياً بأن نعطي كل نفس من النفوس، ما تهتدى به إلى الإيمان و العمل الصالح، أو الإيمان و العمل الصالح لأعطيناها إياه فى الدنيا التى هى دار الكسب و ما أخرناه إلى دار الجزاء» (آلوسى، ١٤١٥، ج ١١، ص ١٢٦) أو «لجلبنا^١ كل نفس على الانسياق إلى الهدى بدون اختيار» (ابن عاشور، ١٩٨٤م، ج ٢١، ص ١٥٥)

و المراد من الجواب اختراع الايمان فى النفوس، على طريق الإلجاء^٢ و القسر^٣، كما ورد بعض الآيات بهذا المعنى ايضا؛ كقول الله سبحانه و تعالى:

«أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا» (الرعد: ٣١)، و «لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى» (الانعام: ٣٥)، «و لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً» (هود: ١١٨).

أما جملة الاستدراك فجاءت فى سياق الايجاز و بلغ الايجاز مبلغ الاعجاز، إذ الأصل الإتيان بكل ما يقتضيه الاستدراك؛ أى: «و لكننا لم نشأ ذلك بل شئنا أن نخلق الناس مختارين بين طريقي الهدى و الضلال و حققنا الأخبار عن الجزائين بالوعد و الوعيد بالجنة و جهنم فلأملأن جهنم بأهل الضلال من الجنة و الناس أجمعين» أو «و لكننا بنينا الأمر على الاختيار دون الاضطرار، فاستحبوا العمى على الهدى، فحققت كلمة العذاب على أهل العمى دون أهل البصر».

«لو الامتناعية» كما وضحنا تفيد ضرورة ما تدلّ عليه الاستدراك من عدم مشيئة الله سبحانه و تعالى، خلق الناس على هداية دون اختيار. فللاستدراك هنا اغراض؛ منها:

- التأكيد على عدم تلك المشيئة بالاختصار فى المنطوق.
- الإشارة الى قضاء محتوم من الله سبحانه و تعالى و هو إملاء جهنم من الجنة و الناس أجمعين. و الإشارة الى ما ورد فى الآية الأخرى المرتبطة بهذا الأمر، للردّ على كلام الابليس: «فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ» بعد امتناعه من سجدة آدم عليه السلام أى الإشارة على قوله تعالى: «فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لَأُمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَ مِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ» (صص ٨٤-٨٥)

٢. و الْجَاهُ إِلَى كَذَا: «اضْطَرَّهُ إِلَيْهِ وَ أَحْوَجَهُ وَ أَلْجَأَ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ: أُسْنَدَهُ.» و فى بعض النسخ «و أمره إليه:

أسنده» (مرتضى زبيدى، ١٤١٤، ج ١، ص ٢٤٤)

٣. «فَسَرَّهُ عَلَى الْأَمْرِ يَفْسِرُهُ فَسْرًا: أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ» (مرتضى زبيدى، ١٤١٤، ج ٧، ص ٣٨٨)

- إخافة الناس بأن الاختيار الذى قد جعل مشيئة الله تبارك و تعالى عليه، بما هو عبئ ثقيل على كاهلهم و مسوولية عظيمة على كتفيهم يمكن أن يكلفهم كثيرا و يورطهم و يسبب لهم عذابا أليما الذى لا حد لها و لا يطاق ابداً. فلا بد منهم أن يأخذوا حذرهم و يطيعوا الله تبارك و تعالى. و لهذا اقتصر منطوق الكلام فى امر العذاب و الجهنم و العقاب و لم تذكر امر الجنة و الثواب.

«وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَسَلْتُمْ وَ لَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَ لَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ» (الأنفال: ٤٣)

مخاطب هذه الآية رسول الله ﷺ و تذكر المسلمين عبر هذا الخطاب، فضل الله عليهم بتقويتهم و شحذ معنوياتهم، عبر نوم رسوله ﷺ حيث حلم بقلّة قدر العدو و يأسهم و أنهم منهزمون مصروعون رغم كثرتهم عدتاً و أخبرهم قائلاً: «أبشروا لقد نظرت إلى مصارع القوم» فأثر حلمه ﷺ عليهم بما هو صادق و بمنزلة الوحي؛ فشحذ قواهم و شجّعوا على أعدائهم. اما المراد بالفشل، فالجبن و الوهن و المقصود من التنازع فى الأمر، الاختلاف فى نمط الحرب و القتال.

اما قوله سبحانه و تعالى «وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ» فاستدراكٌ ايجازاً لدلالة جواب الشرط على المفعول و متعلقه. فالتقدير «ولكنه لم يريكم وهم كثيرا فسلمكم من الفشل و التنازع و الاختلاف بإرائته له ﷺ الكفار قليلا» اما إن قلت: الاستدراك هنا قد دفع توهم عدم ارائتهم قليلا؛ فكيف تفيد «لو» ضرورة الامتناع دون التوهم؟؛ لقلت: الكثرة و القلة هى إما فى الظاهر و إما فى نفس الأمر. فقيل حلم رسول الله ﷺ و مواجهة الاصحاب العدو كانوا جاهلين بعدتهم فى الواقع و فى نفس الأمر. فجملة الشرطية تشير الى الإخبار بعد النوم و قبل المواجهة. و تحكى مقطوعاً بأن الاخبار لم يكن عن

كثرتهم في الواقع و لو كان كذلك، لإطلع الأصحاب على كثرة عدّة العدو و كان يؤدّي الى خيبتهم و خوفهم و النقص في شجاعتهم و هذا عكس قصد الله سبحانه و تعالى .
 فليس التوهّم في ثبوت اراءة الله سبحانه و تعالى كثرة العدو في الظاهر و الواقع بل التوهّم في اخباره سبحانه و تعالى عن كثرتهم في نفس الأمر أي: زيادة معنوياتهم و أملهم و شجاعتهم و هلمّ جرّاء. فيزيل هذا التوهّم بالاستدراك بقوله سبحانه و تعالى: «وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ» بإرأيته له ﷺ الكفار قليلا في نفس الأمر لأنّ احلام الانبياء كثيرا ما تحاكي الصورة التي في نفس الأمر مثل رؤيا ملك مصر سبع بقرات، و رؤيا صاحبي يوسف في السجن. فلا علاقة له بدفع التوهّم عن عدم اراءتهم كثيرا في الواقع الذي ممتنع بالضرورة بإفادة «لو الشرطيّة الماضية».

و يمكن فرض غرض آخر لهذا الاستدراك؛ و هو الاتيان بتنبية المسلمين و الاصحاب بأنّ الله تبارك و تعالى هو الذي ساعدكم و فضّل عليكم؛ و لا يتعلق الامر بأنفسكم، كما جاء بالظاهر موضع المضمّر في الآية بدلا من أن يقول «و لكنّه سلّم» لقصد إفادة زيادة إسناد ذلك إلى الله تبارك و تعالى.

«وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَ كَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَ حَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ» (الأنعام: ١١١)

شأن النزول: روى عن ابن عباس:

«أنّ المستهزئين الوليد بن المغيرة و العاصي بن وائل و الأسود بن عبد يغوث و الأسود بن المطلب و الحارث بن حنظلة من أهل مكة. أتوا رسول الله صلى الله عليه و سلم في رهط من أهل مكة فقالوا: «أرنا الملائكة يشهدون لك أو ابعث لنا بعض موتانا فنسألهم: أحق ما تقول» و قيل: إنّ المشركين قالوا: لا نؤمن لك حتى يحشر قصى فيخبرنا بصدقك أو اثنتا بالله و الملائكة قبيلا أي كفيلا
 «فنزل قوله تعالى (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة) للرد عليهم» (ابن عاشور،

١٩٨٤م، ج٧، ص٥

اذن المقصود فى هذه الآیة انتفاء إيمانهم أبداً.

و يطلق على «لو الشرطية الماضوية» فى هذه الآیة، «لو الصهيبيہ» ايضاً و تسميته ترجع الى التمثيل بها بين النحاة بقوله: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه». و هذه قسم من اقسام لو الشرطية الماضوية و يدلّ على تقرير الجواب مستمرا فى جميع الأزمنة و الأحوال عند المتكلم، لسبب آخر غير منحصر فى الشرط المذكور أو من باب مفهوم الموافقة، و تستخدم كـ «إن الوصليہ» لدفع حالة التى يمكن ظنّ عدم وقوعها، عند وقوع الشرط؛ مع وضوح تحقّقها عند امتناع الشرط و التصريح بتحقّقها مستمراً حتى فى هذه الحالة التى ترد فى الشرط.

أما لمرجع الإستدراك بـ «لكن» فوجهان محتملان:

الاول) أنه راجع إلى قوله سبحانه و تعالى: «إلا أن يشاء الله»:

الجهل على هذا التقدير، ضد العلم. لأنه كما مرّ فى شأن النزول، المشركون كانوا واثقين بقائهم على دينهم لوهمهم. فأزال هذا التوهم بقوله سبحانه و تعالى «إلا أن يشاء الله» أى سيحصل إيمانهم عند مشيئة الله قطّ. ثم جاء بالاستدراك بعده بقوله: «وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ» لغرض زيادة التنبيه على الاستدراك المذكور. لأنهم كانوا جاهلين على امكان عكسه عند مشيئة الله تبارك و تعالى بعد نزول الآيه.

الثانى) أنه راجع الى «انتفاء إيمانهم مع إظهار الآيات لهم»:

الجهل حينئذ هو ضدّ الحلم. لأنّ من يقرأ الآيه يمكن أن يتوهم أنه يمكن صبر و حلم المشركين على ما سيقع بعد طلبهم إظهار الآيات، فيزيل التوهم بالاستدراك بقوله: «وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ». يعنى أكثرهم لا يصبرون و قصدهم الاستهزاء فقط و أقلهم اهل الراى و الحلم فيرجى إيمانهم.

فلما تبين من المراد بالاستدراك و غرضه فى هذه الآيه، اتضح أنه لا علاقة للاستدراك، بالنصّ على وضوح الامتناع.

٢-٣-٣. الثاني

أنها تدلّ عليه مطلقاً.

و الظاهر خلاف ذلك. لأن هناك كثير من الأمثلة التي تقع فيه اللبس بتقدير الجواب

ممتنعاً منها:

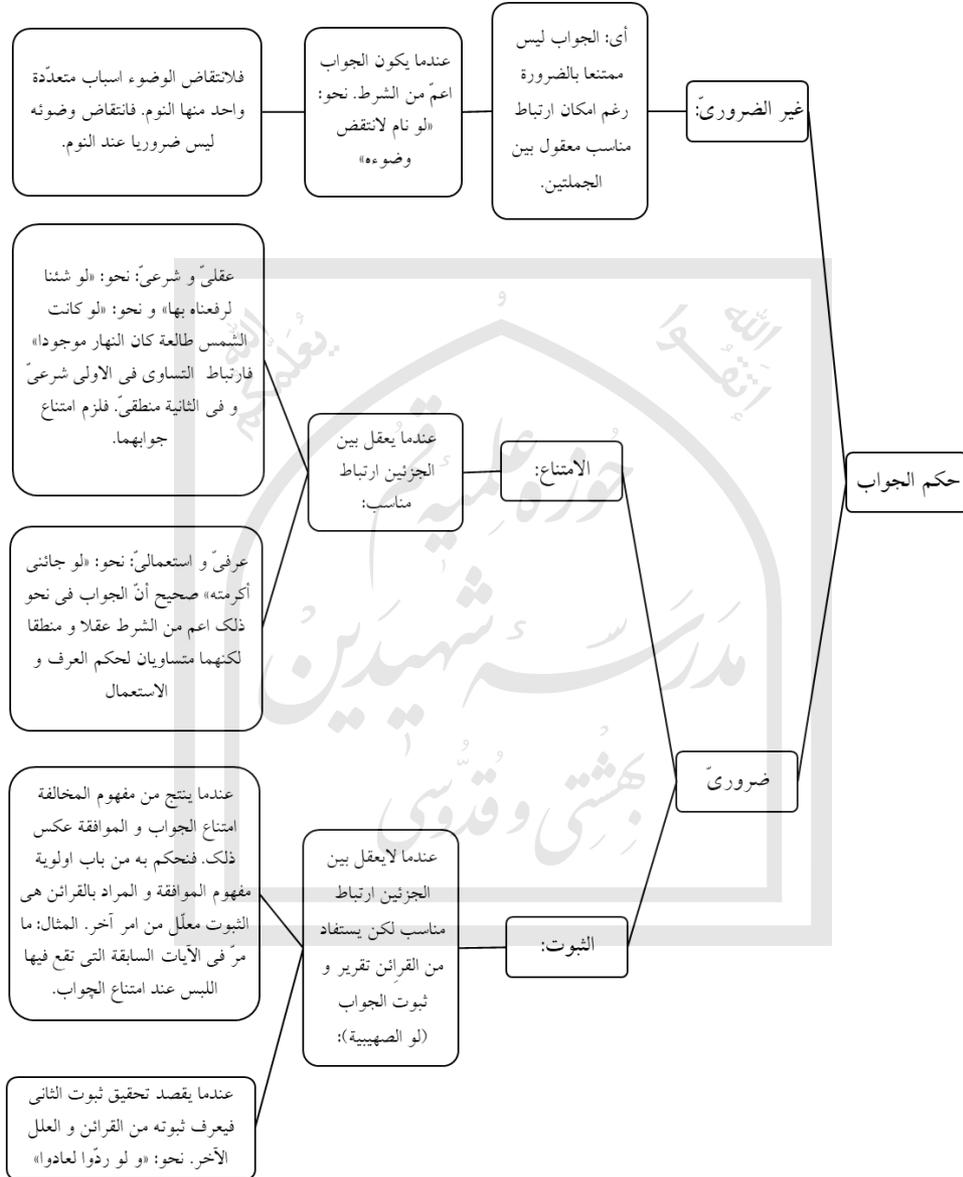
- «و لَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَ كَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَ حَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ» (الأنعام: ١١١)
- «و لَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (لقمان: ٢٧)
- «و كلام رسول الله ﷺ :

«أنها لو لم تكن ربييتي في حجري ما حلت لي. انها لابنة أخي من الرضاة»

فتقدير ما ذكر في هذه الأمثلة يستلزم «ثبوت ايمانهم مع عدم نزول الملائكة و تكليمهم الموتى لهم و حشر كل شيء عليهم» و «نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الارض من شجرة أقلاماً و البحر دواة لسبعة أبحر» و «حليته مع كونها ربيية» و هذه التقادير و المعاني عكس المراد قطّ.

٣-٣-٣. الثالث

أنها تفيده للشرط و لا للجواب بل ساكت بالنسبة الى الجواب. و الثبوت أو امتناعها يتعلّق بامر آخر غير افادة «لو» في حد ذاتها آياه. و هو الارتباط و النسبة بين الشرط و الجواب اضافةً الى القرائن. فإليك جدول التالي:



٤. ميزات لو

٤-١. اختصاصها بالماضي (مؤولاً على الأقل):

فإذا قيل: كيف يمكن دخولها على الفعل المستقبل؟ قلنا: المقصود و الغرض منه ارادة الفعل متحقق الوقوع و كأنها قد وقع. كقول الله سبحانه و تعالى في القرآن الكريم:

«وَلَوْ تَرَىٰ إِذِذْ وَقُفُوا عَلَى النَّارِ»

فالرؤية في هذه الآية لم يقع، لأنها يتعلق بيوم القيامة التي سوف يقع في يوم معلوم عند الله سبحانه و تعالى في المستقبل. اذن المقصود هو افادة حتمية وقوع الرؤية لضرورة وقوع يوم الحساب. و لو قلت: ما الضير لو فرضنا «لو» بمنزلة «إن الشرطية» التي ترد على المضارع لأجبنا: إنها لاتفيد ضرورة وقوع الرؤية بل تتعلق بأمر محتمل في المستقبل.

فالشرط عند كونه ماضيا أو حالا أو مستقبلا، و لكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى؛ فهي «لو الشرطية الماضوية».

٤-٢. وقوع «أن» بعدها كثيرا:

نحو «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا»، «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا»، «وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ»، «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ بِهِ»

و موضع مصدرها المؤول رفع بالاتفاق؛ و إنها مبتدأ عند بعض، يسد مسد خبر عند سيبويه أو خبرها محذوف عند الآخر مقدما أو مؤخرا. فزعمهم سهو، لأنها تختص بالفعل كما ذكرنا. فقول المرجح قول المبرد و الزجاج و الكوفيون في تقديرها فاعلا لفعل مقدر أي: «و لو ثبت أنهم آمنوا» الخ.

٤-٣. عدم جزمها

شرط عمل اداة الشرط هو أن تختص فعلها بالمستقبل و أيا فلا عمل لها. و «لو الامتناعية» كما ذكر في المميّزة الاولى تختص بالماضي، فلا عمل لها. و بالمناسبة إنها

لا تعمل فى جميع أنواع «لو» و لو كانت بمعنى «إن شرطية» لغلبة دخول لو على الماضى.

٤-٤. جوابها لاتخرج غالباً عن

(الف) المضارع المنفى بلم. نحو: «لو لم يخف الله لم يعصه»

(ب) الماضى المثبت التى تدخل عليها اللام غالباً. نحو: «لو نشاء لجعلناه خطاماً»،

(ج) الماضى المنفى بما المجرد من اللام غالباً نحو: «و لو شاء ربك ما فعلوه»،

دراسة آية أخرى استعمل فيها «لو الإمتناعية»

«و لو علم الله خيراً لآسمعهم و لو أسمعهم لتولوا و هم معرضون»

(الأنفال: ٢٣)

«لو» فى هذه الآية حرف شرط يفيد انتفاء مضمون جملة الشرط و بالتالى انتفاء مضمون جملة الجزاء.

و المراد بالخير هو القابلية فى فطرتهم لتلقى الخير أى دخول الهداية اليها. فلتعلق علم الله تبارك و تعالى بانتفاء هذه القابلية؛ تعلقت إرادته سبحانه و تعالى بعدم جعلهم يسمعون و بالتالى يتعلمون كلام الحق و الهداية، لكنه لاتدخل الى نفوسهم المنفصلة بإسماع الله إياهم إلا بما يقلب طبيعتهم و خلقتهم و بما يهدى اصل فطرتهم و جبلتهم. فوقعت الكناية عن عدم استعداد مداركهم للخير الذى مرّ توضيحه.

و جملة: «و لو أسمعهم لتولوا و هم معرضون» معطوفة على جملة: «و لو علم الله خيراً لآسمعهم». و المراد بهذه الجملة المعطوفة، الارتقاء فى الأخبار عنهم؛ أى: الإخبار بانتفاء قابلية الاهتداء عن نفوسهم فلاجدوى لتقليب طبيعتهم و جعلها تدرك لأنها رغم فهم المواعظ و الحكم تتولى و تعرض. لأنّ تخلّقها بالباطل يحول دون العمل رغم علمها.

لكن في هذه الآية مسألة تثير السؤال و الاعجاب. يبدو أن هذه الآية يستوعب قياساً نتيجه مستحيل. فيستنتج من الصغرى أى: «لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ» و الكبرى أى: «لَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَكَّلُوا»: «لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَتَوَكَّلُوا». فكيف يمكن توليهم عند علم الله فيهم الخير. هذا محال لأن العلم المذكور يؤدي الى ايتائهم. فهناك توجيهات:

الف) فرض الإنتاج خطأ أى ما ورد في الآية ليس بقياس؛ لأن الحد الوسط ليس متحداً. فالاسماع الأول مقيد بنفعه أو علم الله فيه خيراً. و الثانى مقيد بعدم نفعه أو بتقدير عدم علم الخير فيهم. و من الأفضل تقدير الأول إفهامهم عدم استعداد مداركهم للخير و الثانى الإرتقاء فى الإفهام أى إسماعهم انتفاء قابلية الاهتداء عن نفوسهم.

ب) اعتبار ما ورد فى الآية قياساً و النتيجة صحيحاً: التقدير: «لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا [وقتاً ما] لَتَوَكَّلُوا [بعد ذلك الوقت]» فإيتائهم ثابت و التولى لا يختل و لا يفسد المعنى لأنه بعد الأيتاء.

النتیجه

تبیین فی هذه المقالة أن «لو الامتناعية» هي «حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه و استلزامه لما تاليه». فإنها تدلّ على شرطية الجملة فى الزمان الماضى و لو مؤولاً. و تدلّ على امتناع شرطها بالضرورة و هي ساكنة عن امتناع الجواب أو ثبوته. و من ميزاتھا، اختصاصھا بالفعل الماضى و لو مؤولاً، دخول «أن» بعدها كثيراً، عدم عملھا و عدم خروج جوابھا كثيراً عن صيغة المضارع المنفى بلم و الماضى مطلقاً. و ترد أحياناً بعدها اداة الاستدراك. فتمّ دراسة كيفية اجتماع أمرين مانع الجمعین فى الظاهر أى: اجتماع الامتناع الحتمى و دفع التوهم الذى غير حتمى، بالإستدراك. فوضّح أنّ الإستدراك، إمّا راجع الى شرط «لو» لتأكيد امتناعه أو لاغراض أخرى التى تمّ الاشارة الى بعضها و إمّا الى امر آخر، قصد إزالته و دفع التوهم منه؛ فلا يخلّ الإستدراك مع أنه لدفع امر متوهم و غير حتمى، بضرورة امتناع الشرط.

مدرسة شهيدین
بهشتی و قدوسی

المصادر:

١. القرآن الكريم.
٢. ابن عاشور، محمد بي طاهر (١٩٨٤م). التحرير و التنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.
٣. ابن مالك، محمد بن عبدالله (بي تا). شرح التسهيل (الطبعة الاولى). قم: ذوى القربى.
٤. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (بي تا). مغنى اللبيب عن كتب الأعراب (الطبعة الرابعة). قم: مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفى (ره).
٥. ابو حيان، محمد بن يوسف (١٤٢٠هـ.ق). البحر المحيط فى التفسير. بيروت: دار الفكر.
٦. آلوسى، سيد محمود (١٤١٥هـ.ق). روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم (الطبعة الاولى). بيروت: دارالكتب العلمية.
٧. بابستى، عزيزة فوال (بي تا). المعجم المفصل فى النحو العربى (الطبعة الاولى). بيروت: دار الكتب العلمية.
٨. الدسوقى، مصطفى محمد عرفة (٢٠٠٧م). حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب عن كتب الأعراب (الطبعة الثانية). بيروت: دار الكتب العلمية.
٩. زمخشرى، محمود (١٤٠٧م). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (الطبعة الثالثة). بيروت: دار الكتاب العربى.
١٠. طباطبايى، سيد محمد حسين (١٤١٧هـ.ق). الميزان فى تفسير القرآن (الطبعة الخامسة). قم: مكتب نشر الاسلامى لجامعة المدرسين فى حوزة علمية قم.
١١. مدنى، عليخان بن احمد (بي تا). الحدائق الندية فى شرح الفوائد الصمدية (الطبعة الاولى). قم: ذوى القربى.



۱۲. مرتضی زبیدی، محمد بن محمد (۱۴۱۴ه.ق). بیروت: تاج العروس من جواهر القاموس (الطبعة الاولى). بیروت: دار الفکر.
۱۳. یعقوب، امیل (۱۳۶۷ه.ش). موسوعة النحو و الصرف و الإعراب (الطبعة الاولى). بیروت: دار العلم للملایین.

